

دور مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في الحد من الفساد ضماناً لحقوق الانسان والمجتمع

مقدم للملتقى المغاربي حول المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد

د.سناء طوطح

أستاذ مساعد/جامعة القدس-فلسطين

مقدمة

تعتبر الجامعات مؤسسات تربية تسعى لصناعة قيادات المجتمع وقادة الفكر والتربويين والاكاديميين، كما تعد بيئة لتنمية الابتكار والابداع في مختلف قطاعاته كونها تخرج أجيالا بشتى التخصصات التي تخدم مختلف ميادين المجتمع، ومن هنا احتلت الجامعات حيزاً كبيراً من اهتمام الدول وأصبحت تؤدي أدوارها المتمثلة في نقل المعرفة وتنميتها والقيام بالبحوث العلمية وخدمة المجتمع بكافة شرائحه، بالإضافة إلى مشاكل المجتمع الاجتماعية والاقتصادية وفق منهجية علمية مدروسة، وبالتالي تقوم بأدوار عديدة منها خدمة المجتمع وذلك بسبب الضغوط الاجتماعية الداخلية والخارجية للجامعات مما فرض عليها أدوار أخرى نتيجة تعدد حاجات ونشاطات ومشكلات المجتمع والذي يحتم عليها التعايش مع مجتمعا ومن تلك المشكلات الفساد.

و حيث تعتبر ظاهرة الفساد من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة فيما إذا تعلق الفساد بالجامعات لما له من انعكاسات خطيرة على الأداء الشامل للوطن وعلى خطط التنمية وعلى جودة التعليم ومخرجاته، ولذلك يفرض على الجامعات وضع رؤى تمكن كافة منتسبيها القيام بمكافحتها والحد منها، كونها تمثل سلوكاً إنسانياً مناقضاً للقيم وأهداف المجتمع بكافة شرائحه، إذ نلاحظ اهتمام المنظمات المحلية والاقليمية والدولية بموضوع ظاهرة الفساد بسبب الاثار السلبية الناجمة عنها كونها تعتبر ظاهرة اجتماعية سلبية تهدد

الانسانية وحقوق الانسان والحياة برمتها، كما تمثل تهديد خطير لجميع الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتستنزف موارد المجتمع وتعطل قدراته وتقاوم أزمات الفقر والبطالة.

ومن هنا يفرض على الجامعات إعادة بلورة أدوارها و أهدافها لمساندة المجتمع وتعديل سلوكياته كونها تعد من المؤسسات التربوية والاجتماعية، والجامعات الفلسطينية كغيرها من الجامعات العالمية يتطلب منها إعادة استراتيجياتها بما يتوافق ووضع حلول ومعالجات تربوية جذرية لظاهرة الفساد في المؤسسات الاجتماعية والتي أصبحت سلوك يمارسه الأفراد والجماعات والقيادات بمختلف مواقعها بشكل مخطط أو غير مخطط، حيث يعد الفساد انعكاس لحالة التفكك التي تصيب نسيج المجتمع من النواحي الأخلاقية والوظيفية لتترك أثراً خطيرة وجسيمة على حقوق الانسان والمجتمع.

ولا تقتصر إشكالية البحث على اعتبار الفساد بأنه عملية نهب للمال العام في المجتمع إنما هي معضلة وافة تطل حقوق الانسان في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاخلاقية لتصيبها بالدمار في ظل غياب الحريات الاساسية ومبادئ المحاسبة والمسائلة، وفي ذلك نصت الفقرة (7) من المادة (8) من قانون مكافحة الفساد الفلسطيني 2005 وتعديلاته، حيث أشارت إلى ضرورة إعداد نشرات دورية تبين مخاطر الفساد والواسطة والمحسوبية على مؤسسات السلطة الوطنية وإدارتها العامة.

هذا البحث سوف يناقش ظاهرة الفساد من زاوية مؤسسات وطنية لها دور كبير في التقليل من هذه الظاهرة التي تعود بالضرر على كافة شرائح المجتمع، والجامعات هي حاضنة لفئات متعددة وتعاني الفساد داخلياً وخارجياً، وستعتمد هذه الورقة المنهج التحليلي ، ومن هنا سيتناول البحث دور الجامعات الفلسطينية في الحد من الفساد ضمناً لحقوق الانسان والمجتمع وذلك خلال بحثين:

المبحث الأول: أثر ظاهرة الفساد على حقوق الانسان والمجتمع.

المبحث الثاني: دور الجامعات الفلسطينية في طرح وسائل رقابية للحد من ظاهرة الفساد.

## المبحث الأول

### أثر ظاهرة الفساد على حقوق الانسان والمجتمع

نالت ظاهرة الفساد بأبعادها الادارية والمالية والسياسية في الأونة الأخيرة على اهتمام كبير على المستوى العالمي في مختلف المجالات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث لا يخلو أي مجتمع منها، إلا أن درجة شموليتها تختلف من مجتمع إلى اخر، وفي جميعها تحمل ظاهرة الفساد في طياتها سلسلة من المشكلات والسلوكيات المنحرفة عن الأسس الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية وذلك لأنها تدمر القيم الاخلاقية وترسي النظرة الفردية القائمة على تغليب المصالح الشخصية على مصلحة المجتمع، من خلال العمل بطرق غير مشروعة لتؤدي بالنهاية إلى نخر النسيج المجتمعي وكل ما يرتبط به من عمليات بناء وتطوير، كما يهدد بدوره مسيرة المجتمعات في مواجهة تحديات البطالة والفقر وصولاً إلى مس جوهر مبادئ حقوق الانسان والمجتمع ككل.

ويتعلق البحث بشكل أساسي بالتربية والتنشئة في مجتمع ديمقراطي، كون عنصر التربية في بناء انسان فاعل في مجتمعه في غاية الاهمية، وهذا بالضرورة يستتبع دراسة العلاقة بالتعليم وعلاقته بالفساد، وكون مؤسسات التعليم العالي هي من أهم المؤسسات التي لا بد أن يكون لها دور أساسي وفعال في الحد من الفساد في كثير من الوسائل، وكان لا بد من التعرف على ماهية الفساد وصوره (المطلب الأول) وتعتبر ظاهرة الفساد من أكثر الظواهر تأثيراً على حقوق الانسان والمجتمع وكان لا بد دراسة انعكاسات تلك الظاهرة على حقوق الانسان والمجتمع (المطلب الثاني) قبل التطرق لدور مؤسسات التعليم العالي في الحد من ظاهرة الفساد.

### المطلب الأول

## ماهية الفساد وصوره

إن ثمة تعريفات عدة يمكن إيرادها حول مصطلح الفساد، وهي وإن كانت تأتي بصيغ مختلفة فإنها تتفق في النهاية على اعتبار الفساد ظاهرة جسيمة تكمن في سوء استخدام الموقع العام لتحقيق مصالح شخصية. فالعلة بالفساد لم تعد تتمثل بالمجتمعات التي تتصف بالفساد ولكن العلة أصبحت تكمن في الانتشار الغير عادي والتنوع والتوسع لرقعة الفساد، الأمر الذي غالباً سوف يؤدي إلى فساد المجتمعات بالمجمل وسوف يؤثر عليها سلباً.<sup>(1)</sup>

وقد لوحظ أن الفساد قد انتشر في الآونة الأخيرة في جميع الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء، وقد أدت فضائح الفساد إلى تغييرات في أعلى المستويات الحكومية في الدول الغربية منها هولندا وألمانيا وبريطانيا واليابان والولايات المتحدة فعلى سبيل المثال أدين (887) موظفاً حكومياً في الولايات المتحدة بتهم فساد عام 1990 و (825) عام 1992<sup>(2)</sup>، ومما لا شك فيه أن الدول النامية هي الأكثر عرضه من غيرها لما يسمى الفساد الحكومي أو الفساد الإداري<sup>(3)</sup>، وذلك بإجماع تقارير الخبراء الدوليين على أن الفساد أكثر انتشاراً في الدول النامية لأسباب تاريخية وثقافية.

---

(1) أبوسويلم، احمد، مكافحة الفساد، دار الفكر، الأردن-عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص9.

(2) خشمان، مخد (2009) مشكلة الفساد الإداري في ضوء التشريعات والقوانين الاردنية، ص 27، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

(3) الدمنهوري، سمر(2017)، جرائم الفساد وسبل مكافحتها وأثرها على الإيرادات الضريبية كمصدر جيائي للدولة، ص 2، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

وعموما يعتبر الفساد ظاهرة كونية تنتشر في جميع بلدان العالم دون استثناء وإن كانت بنسب وتأثيرات متفاوتة وأشكال مختلفة من حيث مدى خطورة تأثيرها على النظم الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتعريفات الأكثر شيوعا عن الفساد تفسره على أنه "الشطط في استعمال سلطة الموقع العام واستغلالها من أجل الحصول على امتيازات تخدم مصالح خاصة"<sup>(4)</sup>، ويعتبر هذا التعريف تقليديا إلى حد بعيد باعتباره الأقرب إلى واقع الفساد والذي يتضمن قيام المسؤول في استغلال منصبه للمنفعة الخاصة سواء له مباشرة أو لإفراد عائلته أم لمقربيه أو حتى لمعارفه، وتذهب بعض التعاريف شوطا أطول في إدانة الفساد وعزفته بأنه "صورة لا أخلاقية وعمل غير قانوني يقوم به الشخص بقصد الحصول على منفعة شخصية" أما نشطاء حقوق الإنسان والمؤسسات الحقوقية فيقدمون تعريفات ترتبط بمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان معتبرين الفساد بأنه "خرق من نوع خاص لحقوق الإنسان يصل إلى مرتبة النفي المطلق لفلسفة ومبدأ حقوق الإنسان الأساسي وهو المساواة".

أما لأغراض القانون، فتكاد تجمع تعاريف الفساد في الأقطار التي لديها قوانين لمنع الفساد على تعريف يتم الاستناد إليه في المحاكمات التي تعقد لهذا الغرض، وينص هذا التعريف على أن الفساد هو "إعطاء أو منح أو الموافقة على منح فائدة لمسؤول أو وكيله وقبول أو الحصول أو الموافقة على الحصول على فائدة من مسؤول حكومي أو وكيله"<sup>(5)</sup>.

وقد حددت المادة (1) من قانون مكافحة الفساد لعام 2005 وتعديلاته صور الفساد على أنه: "يعتبر فسادا لغايات تطبيق هذا القانون ما يلي:

---

(4) خشمان، مخلد، مرجع سابق، ص 35-36.

(5) خشمان، مخلد، مرجع سابق، ص 31.

1. الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة و الجرائم المخلة بالثقة العامة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية.

2. الجرائم الناتجة عن غسل الأموال المنصوص عليها في قانون غسل الأموال.

3. كل فعل يؤدي إلى المساس بالأموال العامة.

4. إساءة استعمال السلطة خلافا للقانون.

5. قبول الوساطة والمحسوبية التي تلغي حقا وتحق باطلا.

6. الكسب غير المشروع.

7. جميع الأفعال المجرمة الواردة في الاتفاقيات العربية والدولية لمكافحة الفساد التي صادقت عليها أو انضمت

إليها السلطة الوطنية.<sup>(6)</sup>

---

<sup>(6)</sup> انظر المادة(1) من قانون مكافحة الفساد (المعدل) رقم (1) لسنة 2005.

## المطلب الثاني

### أثر ظاهرة الفساد على حقوق الإنسان والمجتمع.

إن أهمية هذا المطلب تتأتى من أن انتشار قيم وممارسات الفساد الإداري في كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية مما جعلها بحق معضلة أمام تطور المجتمعات وحماية حقوق الإنسان فيها، والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة نابعة من مكانة الانسان الذي أعلى الله شأنه وفضله على سائر المخلوقات بقوله تعالى: "ولقد كرمنا بني ادم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً".سورة الاسراء

ولا بد لنا ضمن هذا المطلب تعريف حقوق الانسان بالرغم من تعدد تعاريفه حيث يعرفه البعض بأنه "مجموعة القواعد والمبادئ المنصوص عليها في الإعلانات والمعاهدات الدولية التي تؤمن حقوق وحرريات الأفراد في مواجهة الدولة أساسا وهي لصيقة بالإنسان وغير قابلة للتنازل عنها ، وتلزم الدولة بحمايتها من الاعتداء والانتهاك"<sup>(7)</sup>.

ان دراسة الانعكاسات المباشرة للفساد على حقوق الانسان والمجتمع تواجه صعوبات منهجية لا تحل بسهولة لتعقد وتشعب أبعادها كظاهرة متفشية ان لم تكن راسخة في كل المجتمعات ، الا اننا سنحاول رصدها وتلخيصها كونها تطل كل مقومات الحياة في المجتمع والتي من الممكن ذكرها كالآتي:

---

(7)خليفة، ابراهيم، الالتزام الدولي باحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية، دراسة تحليلية في مضمونه والرقابة على تنفيذه، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007 ، ص15-16.



1."ضعف الشعور بالمسؤولية اتجاه المجتمع : تعد من ابرز الاثار التي يمكن ان يخلقها الفساد مما يجعل الافراد يسعون إلى تحقيق مكاسب شخصية على حساب قيم وتقاليد المجتمع مما يخلق تهديد مباشر لقيمه الاخلاقية المتعمقة بآليات التنشئة الاجتماعية للأجيال القادمة التي ستتأثر بذلك سواء من خلال المشاهدة او السماع من المجتمع او من وسائل الإعلام لتؤدي بدورها الى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل لفترة التفریط في اداء الواجب الوظيفي وهو ما يؤثر سلباً على البنى الاجتماعي والنسيج الاجتماعي لصعود نخب الاقلية على حساب الاكثرية لتغير بذلك من سلوك الفرد وتجعل التعامل مع الاخرين بمادية وتغليب المصلحة الذاتية من دون مراعاة القيم الاجتماعية التي تدعو الى عموم المصلحة العامة ودون وجود معالجات لازمة واسباسية لتصحيح الاوضاع.

2.اهدار حقوق ذوي الكفاءات : وهو الاثر الذي ينتج عن تقدم ما من حقه التأخير وتأخير ما من حقه التقديم لتهدد بذلك حقوق اصحاب الحق للقيام بالعمل على النحو الصحيح.والذي يؤدي بالنهاية أحياناً إلى هجرة أصحاب الكفاءات.

3.الانصراف عن العمل المنتج : وهو ما يحدث اثر الحصول على الأموال بأساليب سهلة عن طريق الفساد والطرق غير المشروعة التي لا تحتاج الى بذل طاقة وما فيها من هدر للطاقات وتعطيل للامكانيات والذي يؤدي بدوره الى اهدار الفرص البديلة المقابلة التي تنعدم لعدم الاهتمام بها والبحث عنها وهو ما يشكل بدوره خطر على امن المجتمع بانتشار الفساد والبطالة.

4.التدني في الايرادات الحكومية نتيجة المبالغ الكبيرة التي تدفع كرشاوى لموظفي الدولة لتجاهله جزءاً من الانتاج والدخل وخو ما يؤدي الى تقليل الانفاق على التنمية ومن ثم تراجع معدلات النمو الاقتصادي".

وبالتالي فإن الحقيقة الأساسية التي لا بد من الإشارة لها هي أن الفساد بمظاهره المختلفة يشكل نقياً لحقوق الإنسان والذي لا يقتصر خطره على الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإنما يمتد بأثره على الحقوق المدنية والسياسية لأنه ينتهك حق الإنسان وكرامته ويحرمه ويحد من تحقيق المساواة وعدم تكافؤ الفرص، ولا تقتصر ظاهرة الفساد بالتأثير سلباً بشكل مباشر على حقوق الأفراد في المجتمع إنما أيضاً هناك انعكاسات غير مباشرة تعيق من مسيرة الأفراد وأمنهم، والتي من الممكن ذكرها ضمن هذا المطلب بشكل موجز:

1. ضعف روح المواطنة وتدنيها مقابل شيوع حالة المحاباة والتمييز بين أفراد المجتمع بسبب العرق أو الدين أو الصداقة أو القرابة وتهتمش للصلة الطبيعية وللوازع الوطني الذي يمكن أن يقوم بين الفرد والدولة ومؤسساتها.
2. انتشار روح اليأس بين المواطنين وانتشار حالة الاحباط والإحساس بالظلم والفقر وهو نتيجة طبيعة يشعر بها من ضاع حقه ، وهو ما يؤدي بالتالي الى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع والفقر وازدياد حجم المجموعات المهمشة والمتضررة لينعكس ذلك وبشكل سلبي على العمل والابداع.

وبالتالي فإن الفساد بمختلف مظاهره هو أمر مرفوض أخلاقياً لأنه يعتبر انتهاكاً صارخاً على حقوق الإنسان والمجتمع، وانطلاقاً من كون الجامعات هي الأساس الأول في تنشئة أجيال مستقبلية بالإضافة إلى الغايات الجوهرية وأهمها العلم والبحث فلا بد من أن يكن لها دور فعّال وأساسي في الحد من الفساد لانعكسه السلبي على حقوق الإنسان وهذا ما سيتناوله (المبحث الثاني).

## المبحث الثاني

دور الجامعات الفلسطينية في طرح وسائل رقابية للحد من ظاهرة الفساد.

تسعى مختلف الدول لوضع سياسات ومتطلبات لازمة للقضاء على الفساد أو الحد منه، حتى قامت بتطبيقات دولية وإقليمية عدة على تحديد ترتيب الدول ضمن تصنيفات أولية في سلم يطلق عليه سلم الفساد، ومنها ما تقوم به مؤسسة البنك الدولي والمنظمة العالمية للشفافية، حيث يسعيان إلى تشجيع الدول على مكافحة الفساد وبيان مدى نجاح تلك الدول في محاربتة، وكل ذلك يعتبر دافعاً لاهتمام الدول بموضوع الفساد ومحاربتة؛ أي على صعيد السمعة الدولية. وكون دولة فلسطين من الدول التي انضمت إلى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد- حيث انضمت لها عام 2014- فلا بد لها من أن تكون القاعدة الأولى لمكافحة الفساد والمتمثلة بهيئة مكافحة الفساد والتي تم إنشاؤها عام 2010 وذلك في تعبير عن إرادة القيادة الفلسطينية الجادة في مكافحة افة الفساد<sup>(8)</sup>.

إلا أن محاربة الفساد لا يتعلق بالحكومات فحسب، إنما هي أيضاً مشكلة مجتمعية، وهذا أدى إلى إعطاء أدوار لمؤسسات مختلفة ومنها وأهمها بنظري الجامعات للتدخل لتحديد السياسات الملائمة لمكافحته ضمن الضوابط الثقافية والقانونية للمجتمع، والمؤسسات التعليمية (الجامعات) تلعب أدواراً في الحد من الفساد وتعزيز ثقافة الشفافية، فالجامعات تستطيع أن تؤدي وظائف مهمة في سبيل علاج ظاهرة الفساد أو الحد منها.

وحيث أن الفساد يعتبر من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فالمؤسسات التعليمية كغيرها من مؤسسات الدولة قد تعاني تفشي تلك الظاهرة في مؤسساتها ولذلك سيتناول (المطلب الأول) بعض مظاهر الفساد في الجامعات وذلك قبل التطرق لدور تلك الجامعات في طرح وسائل رقابية وعملية للحد من ظاهرة الفساد داخل المؤسسة وصولاً للمجتمع عموماً (المطلب الثاني).

---

(8) انظر هيئة مكافحة الفساد الفلسطيني، التقرير السنوي 2017، ص5.

## المطلب الأول

### مظاهر الفساد في الجامعات الفلسطينية

تعتبر مؤسسات التعليم العالي وسيلة أساسية وجوهرية لبناء الفرد الصالح وأداة المجتمع الرئيسة لتحقيق التقدم والتنمية وعليه تأتي أهمية ربط الجامعة بالمجتمع من خلال ربط مواقع العلم بمواقع الإنتاج والعمل، بحيث يكون هناك جسور اتصال ثابتة وواضحة بين الجامعة وتلك المواقع لضمان تحقيق تدفق المعلومات بينهما. ويتطلب ذلك تبني نظاما مفتوحا وتطبيق نهجا ديمقراطياً في صناعة القرارات، وإتباع الأسلوب العلمي في التنظيم ومراعاة التخصص الوظيفي والتعامل مع مشاكلها ومشاكل المجتمع<sup>(9)</sup>، ولذلك لا بد من أن تكن تلك البيئة خالية من شوائب الفساد لما لها من أثر سلبي على الفرد والمجتمع.

إن صور الفساد في الجامعات تختلف فتظهر صور الفساد الأكاديمي في وظيفة الجامعة المتمثلة في الجانب التعليمي والإداري كالتعيين في الوظائف الأكاديمية أو وجود أحزاب وتنظيمات مختلفة داخل الجامعة تؤثر سلبا في القرارات والمجاملة في تقييم الأداء الوظيفي أو قد يستغل بعض القيادات الأكاديمية العاملين معهم لمصالحهم كما أنه قد لا توجد اليات محددة لاختيار المناصب في الجامعة . أما فيما يتعلق في وظيفة الجامعة في جانب البحث العلمي فتتمثل في بعض المظاهر كغياب سياسة الإفصاح المالية في الكراسي البحثية و مراكز البحوث

---

<sup>(9)</sup>حرب، نعيمة،(2011) واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ص9.

واستغلال بعض المتعاقدين في عمل الابحاث، وحجب بعض المعلومات والإحصاءات والبعد عن النزاهة العلمية وشراء أسماء الباحثين العالميين .

وهناك دراسة أكدت أن الفساد في التعليم العالي هو للأسف في توسع مما أثر سلباً على جودة وكفاءة العملية التعليمية، وقد صنفت هذه الدراسة أن كل نشاط في الجامعة له أساليب مختلفة في الفساد كبيع المعلومات وتسريبها والغش الأكاديمي ناهيك عن الاختلاس والتجاوز في الكثير من الاحيان في تطبيق الأنظمة الداخلية، وبالتالي فان الفساد في الجامعات هو خطير جداً على المجتمع.<sup>(10)</sup>

ومن أبرز مظاهر الفساد في الجامعات أيضاً تتمثل في دفع مبالغ مالية للنشر العلمي دون تحكيم وقد يعود ذلك الى بأن بعض أعضاء هيئة التدريس يرغب في النشر العلمي لأبحاثه بأي أسلوب للحصول على الترقية، اضافة الى قلة أوعية النشر المحلية وصعوبة الوصول لها مع طول الوقت المستغرق لإنهاء اجراءات النشر والرد على الباحثين الذي قد يمتد الى عام وأكثر،ومن مظاهر الفساد الظهور الإعلامي لخدمة الأغراض الشخصية وقد يعود ذلك الى أن بعض أعضاء هيئة التدريس يرغب في التسويق لذاته من خلال أنشطة خدمة المجتمع الإعلامية والحصول على مصادر دخل اضافية. ولعل أسوأ تلك المظاهر الارتباط بعمل في مؤسسات أخرى دون موافقة الجامعة، حيث تؤدي إلى فساد داخلي ومؤثر خارجي مما يؤثر بشكل كبير على البطالة في المجتمع، بالاضافة إلى إجبار الطلاب على شراء مؤلفات أعضاء هيئة التدريس، والفساد في عدالة توزيع الأعمال الإدارية، وجود محسوبية في اختيار اللجان الدائمة، المجاملة في توزيع المساقات الدراسية لبعض

---

<sup>(10)</sup> Chapman, David W; Lindner, Samira,( 2016). Degrees of integrity: the threat of corruption in higher education, Studies in Higher Education. Rutledge, Volume 41, Issue

أعضاء هيئة التدريس.....وغير ذلك من مظاهر الفساد التي قد تتفاوت نسبتها باختلاف الجامعات الفلسطينية.

ولذلك لا بد للجامعات أن تسعى للحد من مظاهر الفساد داخل مؤسساتها للنهوض بالمجتمع لكي يكن لها الدور الفعّال في وضع وسائل رقابية للحد من الفساد في المجتمع ككل (المطلب الثاني).

## المطلب الثاني

### دور الجامعات الفلسطينية في طرح وسائل رقابية للحد من ظاهرة الفساد.

تؤسس في أي دولة مؤسسات رسمية وتنشئ وتمنح الصلاحيات لغرض الوصول إلى غايات محددة، وأهمها رفاهية المواطنين. بمعنى ان غاية إنشاء المؤسسات هو خدمة المواطن. والمعروف عن الجامعات انها مؤسسات تؤسس لتلبية احتياجات المواطنين في مصالح محددة. فهي معنية بتأهيل المواطن لكي يكون قادرا على أداء دوره في الحياة، بمعنى آخر انها واقعة بين المواطن وبين مؤسسات الحكومة. وهذا ما حدث بين هيئة مكافحة الفساد والجامعات الفلسطينية حيث تم التوقيع على مذكرات تعاون بين الهيئة و 12 جامعة وكلية جامعية<sup>(11)</sup>. وبالضرورة يتطلب الحال ان يكون للجامعات أهداف وغايات عدة منها :

1. تثقيف الطالب بان الدولة ومؤسساتها أنشأت من اجله، وان تخصيص وصرف الموارد انما جاء ليؤدي احتياجاته في الوصول إلى مرحلة الرفاهية، وان الفساد يضعف من تلك الغايات.
2. إعداد دراسات تطبيقية في مجال الكشف عن الفساد وطرق مكافحته.

---

(11) انظر هيئة مكافحة الفساد الفلسطيني، التقرير السنوي 2017، ص46.

3. المساعدة في قياس حجم الفساد في مؤسسات الدولة، لغرض فضحه وتقليله.

4. إضافة مناهج في كافة الكليات معنية بقضايا المحاسبية والشفافية والنزاهة، بهدف بناء ثقافي في هذا المجال والعمل على جعلها مواد تطبيقية وليس نظرية فحسب بهدف تطوير فاعليتها وقدراتها وصالحياتها في بناء الجيل الجديد.

5. حث السلطة التشريعية على إصدار تشريعات إشراك الجامعات في مكافحة الفساد، وفرض إشراك الجامعة في أعمال الإدارات الحكومية؛ وبضمنها أعمال المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد.

6. مشاركة الجامعات في قياس كفاءة أداء المؤسسات الإدارية والسياسية.

وهناك عدة طرق لتحسين الشفافية في المؤسسات وتحدث هنا عن الجامعات وصولاً للحد من ظاهرة الفساد تتمثل كالتالي:

1. إعادة صياغة القوانين والنظم الداخلية: لا شك أن إعادة النظر في اللوائح والقوانين والأنظمة، ومحاولة ضمان أعلى قدر من الشفافية يعني تحقيق المزيد من الممارسة والرقابة الديمقراطية الصحيحة.

2. استراتيجيات إدارية فعالة: وتتمثل في إستراتيجية التعليم والتدريب، وإستراتيجية المكافأة والثواب، وإستراتيجية العقاب السريع والمباشر.

3. تهيئة بيئة العمل والمناخ المناسب للشفافية: ويمكن تحقيق ذلك من خلال تكوين وإدارة فريق العمل، وبت روح الفريق في العاملين، ومحاولة ربط المصالح الشخصية للأفراد بالمصالح العامة للمنظمة أو المنشأة وعدم الاعتماد على الشعارات، والمتابعة والرقابة والتوجيه بشكل دوري ومستمر.

4. إنشاء دائرة رسمية يطلق عليها الرقابة الإدارية في كل الجامعات الفلسطينية وتتخذ الجامعة الاردنية نموذجاً حيث نجد بها دائرة للرقابة.

#### الخاتمة:

إن ظاهرة الفساد بمختلف مظاهرها وأشكالها ظاهرة قديمة أصابت مؤسسات دولة فلسطين كما أصابت جميع الدول بنسب متفاوتة ولكن لا شك أن الوضع السياسي في فلسطين كونها قابعة تحت الاحتلال الصهيوني جعلها محط مطامع كثيرين استغلوا القضية الفلسطينية لتحقيق مصالحهم الشخصية.



ولذلك كان لا بد لمختلف المؤسسات سواء في القطاع العام أو الخاص وضع أسس لمكافحة الفساد، فالإدارات العليا في شتى المؤسسات ونخص بالذكر هنا ادارات الجامعات الفلسطينية يجب أن يكون لديها القناعة بأن هناك مشكلة تعاني منها المؤسسة وهي الفساد أولاً، وبالتالي يجب عليها تكثيف جهودها لمعالجة تلك الظاهرة داخلياً والوقاية منها وذلك باتخاذ قرارات حاسمة وصولاً لنشر مبادئ النزاهة والشفافية لأكبر شريحة في المجتمع حيث تعتبر الجامعات موقع يضم اعداد كبيرة من الموظفين سواء اداريين أو أكاديمين بالاضافة للطلبة من شتى المحافظات و المناطق.

#### التوصيات:

ان الوصول إلى بيئة جامعية مناسبة لتحقيق أهداف التعليم، ولتحقيق مقصد ان تكون الجامعة أداة في التصدي لمشكلة الفساد، يتطلب إتباع ما يلي:

1. استقلالية التعليم الجامعي، واعتماد المهنية، بمعنى تقليل ضغط المجتمع على التعليم. وهذا لن يتحقق إلا من خلال استقلال الجامعة عن الوزارة في الشؤون العلمية والإدارية، باعتبار الجامعة كيان وطني له هوية وفلسفة، و استقلال الكلية عن الجامعة، و استقلال القسم العلمي عن الكلية، والمهم استقلال الاستاذ الجامعي عن القسم العلمي، لتقليل الضغوط على الاستاذ الجامعي واحترام مهنته وعدم إعلاء شأن السياسة والعلاقات الشخصية عليه.

2. حث الجامعات على تقديم رؤى ومناهج وبرامج عمل في قضايا مكافحة الفساد والشفافية.

3. ضرورة اشراك الجامعة حيث تعتبر واحدة من الادوات الوطنية التي يتطلب الحال إشراكها بل وتشجيعها على المشاركة من خلال: الدورات التدريبية، والندوات العلمية، وكتابة الرسائل الجامعية عن قضايا الشفافية والفساد.

4. قيام شراكة بين الجامعات الفلسطينية وهيئة مكافحة الفساد وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني للعمل على نشر مبادئ حماية النزاهة ونشرها وتعزيزها ومكافحة الفساد في المجتمع وفيجميع مؤسسات الدولة العامة والخاصة، وغرس تلك المبادئ لدى الطلبة من خلال أندية نزاهة.

5. مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اللجان والفرق البحثية والتدريبية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المتعلقة بظاهرة الفساد.

6. تصميم الأنشطة الطلابية بحيث تكون فاعلة في جميع مؤسسات المجتمع وربطها ببرامج مكافحة الفساد.

7. تنمية الرقابة الذاتية لدى طلاب الجامعة وتحسينهم من آفة الفساد وتوعيتهم بأضراره، وذلك من خلال نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد.

8. تخصيص وقت في بداية كل محاضرة لا يزيد عن ( 10 ) دقائق يوضح فيه دور الطالب في مكافحة الفساد.

9. إعادة تصميم المناهج الجامعية وطرائق التدريس بما يتناسب ودور الطالب في مكافحة الظواهر السلبية في المجتمع ومنها الفساد.(وهي توصية قد تستفيد منها الجامعات العربية الأخرى، حيث تقدمت الجامعات الفلسطينية في هذه التوصية من خلال توقيع مجموعة من الاتفاقيات بين 12 جامعة فلسطينية وبين هيئة مكافحة الفساد وذلك لهدف اعتماد مساقين تعليميين حول مكافحة الفساد)

**ملاحظة:** بالاضافة لورقة العمل هذه سوف يكون هنالك شرح أكثر حول المساقين ووصفهم، بالاضافة إلى لقاء الضوء على مذكرات التعاون التي تم توقيعها بين الجامعات الفلسطينية وهيئة مكافحة الفساد من خلال شرح power points.